كتاب "الآمل والمأمول" المنسوب للجاحظ

للدكتور إبراهيم السامرائي
عضو مراسل في المجمع

هذا كتاب حققه الدكتور رمضان ششن من جامعة استانبول، نشر في سلسلة «رسائل ونصوص» التي ينشرها ويشرف عليها العالم المحقق الاستاذ الدكتور صلاح الدين المنجد.

لقد جاء في مقدمة المحقق (الدكتور رمضان) قوله:

لم نعثر في المتن على أي إشارة تدلّ على مؤلفه أو تاريخ تأليفه. ولكن نرى في صفحة (ب) من الورقة الأولى إشارة الى محمد بن بدرالدين المنهاجي مكتوبة سنة ٩٥٩هـ، يذكر المنهاجي فيها أن الكتاب للجاحظ، لكن اذا قرأنا المتن، رأينا أن الاسلوب ليس للجاحظ، رغم ان الجاحظ ألف كتاباً اسمه «الأمل والمأمول».

أقول: ان قول المحقق «ان الاسلوب ليس للجاحظ» غير كاف ففي الكتاب من الرجال ممن عاشوا بعد الجاحظ وهذا دليل قاطع على ان الكتاب ليس للجاحظ كما سنشير الى ذلك. ولا نستطيع ان نعتمد «الاسلوب» وحده في نفي النسبة لان «الاسلوب» لا يدل دلالةً واضحة على هذا.

وإذا كان هذا: أليس من التفريط أن يثبت المحقق على جلد الكتاب قوله: «المنسوب للجاحظ» معتمداً على «ملاحظة» هامشية كتبها متأخر هو

«المنهاجي» من رجال القرن العاشر الهجري، ثم اننا لا نعرف مبلغ العلم لدى المنهاجي لنتخذ من «ملاحظته» شيئاً فنثبت نسبة ليس لها من قيمة كبيرة.

ثم استرجح المحقق ان يكون الكتاب لعبد الملك الثعالبي المتوفى سنة ٤٢٨هـ أو رجل عاش في القرن الرابع الهجري.

أقول: ليس أيضاً شيء من قوة تمنح صاحبها أن يذهب هذا المذهب، وذلك لأننا نعرف للثعالبي كتاباً في «الأمل والمأمول». لعل المحقق قد ذهب الى هذا معتمداً على نهج الثعالبي في كتبه فقد جاءت في كثير من هذه المعاني التي أفرد لكل معنى منها رسالة أو كتاباً، كالمضاف والمنسوب، وسحر البلاغة، والمنتحل، والمتشابه، وغيرها ولكن هذا لا يسوّغ أن نذهب فنزعم ان الكتاب له ولو على طريقة الاسترجاح.

ثم أشار المحقق في مقدمته القصيرة الى صفة الكتاب ومخطوطته، وتاريخ الفراغ من نسخها، ومكان وجودها، وما ورد فيها من التصحيفات، وما قدّمت من مشكلات اضطلع بالنظر فيها.

وقد بدا لي أن أقف جملة وقفات في «المتن» فأقول:

١ ـ جاء في مقدمة المؤلف في الصفحة التاسعة قوله:

. . . . . مُستأهِلٌ فوق تأميله الذي في طِلْبَته.

أقول: قول المؤلف: «مستأهل» هو اسم الفاعل من «استأهَلَ» بمعنى استحَقَّ، وهو فعل معروف في العربية، وقد جاء في نصوص كثيرة. غير أن المأثور في كتب اللغة ان المتقدمين عدوّه مما لا يقال، روى أبو حاتم في كتاب «المُزال والمفسد» عن الأصمعي قوله: يقال استَوْجَبَ ذلك واستَحَقّه، ولا يقال: استأهَلَه، ولا أنت تَستَأهِل ولكن تقول: هو أهل ذاك وأهل لذاك.

أقول: هذا قول الأصمعي، غير أننا نجد الكتّاب قد درجوا على استعمال «استأهَلَ»، فهل يعني ان قول الأصمعي محمول على تشدّده وتحرّجه؟ ولنا في ذلك جملة مسائل من أقواله تفرَّد بها.

ثم ان ضبط كلمة «طِلْبة» في كلام المؤلف صحيح وزان «كِلْمة» ولكن أكثر منه «طَلِبة» بفتح فكسر وزان «كَلِمة» و«سَرِقة».

٢ ـ وجاء في الصفحة نفسها قول المؤلف:

. . . . والمجد في التماس ما هو به أعذر من التجافي عمّا إنْ فاته قَعَدَ به عن مرتبة أهل الفضل ودرجة ذوي المروءة.

أقول: والوجه أن يقال: والمجد في التماس. . . عمّا قَعَدَ به عن مرتبة أهل الفضل ودرجة ذوي المروءة إن فاته. . .

ان تقديم الفعل «قَعَد»، وهو جواب الشرط في كلام المؤلف، متطلب، لان التقديم يجعل هذا الفعل صدراً لجملة الصلة للموصول «ما». وشرط جملة الصلة ان تكون خبراً لا إنشاءً. وهذا يعني أننا لو أبقينا على نص المؤلف لكانت جملة الصلة إنشاءً وهي جملة شرطية (إنْ فاتَه قَعَدَ)، وهذا ممتنع، وقد ورد هذا كله في المظان النحوية.

٣ ـ وجاء فيها أيضاً قول المؤلف:

فإنْ هو لم يأنف «بتسبيب» المسألة والإفصاح عن البغية والمطالبة بالعِدة. . . .

كان غير مميَّز من العامّة. . . .

أقول: والصواب: لم يأنف عن تسبيب المسألة. ان الفعل «أنف» يتطلب «عن» في وصوله الى مدخوله.

٤ ـ وجاء في الصفحة الحادية عشرة قوله: وقد فصّلت هذه الجمل بأبواب من وعاها واستنهج في مكاتبته سبيلَها كان كالساري بدليل، والحادي على مثال.

أقول: ألا يجوز ان يكون الأصل: والحاذي على مثال؟ وان كنت أرى «الحادي» صواباً.

٥ ـ وجاء في الصفحة الثانية عشرة قوله:

قرأت في كتاب كليلة ودمنة: «إن من صفة الناسك السكينة لغلبة التواضع وإتيان القناعة ورفض الشهوات ليتخلّى من الأحزان وترك إخافة الناس لئلاّ يخافهم».

أقول: قول ابن المقفع: «ليتخلّى من الاحزان» بمعنى ليخلو من الاحزان وينجو من آثارها. وهذا خلاف المشهورة من استعمال الفعل، فالذي يكثر من استعمال «التخلّي» هو الترك، يقال، تخلّى عما يشغله بمعنى ترك وانفصل، ومن أجل ذلك كان الوصول الى مدخوله بالحرف «عن».

٦ ـ وجاء فيها ايضاً قول المحقق في حاشيته ذات الرقم (٢) في التعليق على المنقول من «كليلة ودمنة»:

لم أجد هذا القول في «كليلة ودمنة».

أقول: كان عليه ان يشير الى طبعة «كليلة ودمنة» هذه التي خلت من نقول عدّة وردت في هذا الكتيّب الصغير، ذلك لان لـ«كليلة ودمنة» طبعات

عدة، ومن الجائز ان يكون في طبعة لويس شيخو او المطبعة الاوروبية شيء لا نجده في الطبعات المصرية.

٧ ـ وجاء في الصفحة نفسها قول المؤلف:

وأنشِدتُ لمحمد بن حازم الباهلّي:

ما كان مال يفـوت دونَ غدٍ فليس بي حاجة الى أحد

وقد علق المحقق على محمد بن حازم الباهلي فأثبت موجزاً بترجمته في الحاشية جاء فيها: أنه توفي سنة ٣١٥ هجرية..

أقول: وتاريخ وفاة الباهلي هذا دليل كافٍ على ان «الآمل والمأمول» ليس من كتب الجاحظ، وعلى هذا فالقول:

انه منسوب للجاحظ ليس بشيء.

٨ ـ وجاء في الصفحة الرابعة عشرة قول المؤلف:

. . . . وارضَيْ بقليل الحظ من الدنيا، وتَبَلُّغي بما أمكنَ منها، وخذي عفو ما كان مُخَبَّأً لك ولا تَستَصْغِري ما أنتِ فيه من الكَفاف. . .

أقول: وقول المؤلف: «وخذي العفو» أي وخذي الفضل، أو ما بقي من الزيادة، وهذا المعنى مما نقرأه في قوله تعالى: «ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو» ٢١٩ سورة البقرة.

٩ ـ وجاء في الصفحة الثامنة عشرة بيت لعنترة:

ولقـد أبيت على الـطوى وأظله حتى أنـال به كريم المـأكل

وقد علق المحقق على البيت موثقاً، ولكنه لم يكتف بالاشارة الى «ديوان الشعراء الستة» الذي فيه لامية عنترة المشهورة بل زاد على ذلك: ديوان أشعار الهذليين، وكأنه لم يكتفِ بذلك فزاد عليها «الاغاني» وآل به الأمر الى أن يذكر «أمثال الميداني» و«المحاضرات» للراغب الاصفهاني، والميداني والراغب من المتأخرين، وليس البيت الجاهلي محتاجاً الى توثيقه بهذه المصادر المتأخرة. واذا كنا ذكرنا ديوان الشعراء الستة، وديوان الهذليين ثم الأغاني، فهل من حاجة الى هذه الزيادة؟ اللهم ان هذا لمن عبث التحقيق في عصرنا.

١٠ ـ وجاء في الصفحة التاسعة عشرة قول الخليل بن أحمد:

أقول: والصواب: «سَخَا بنفسي أنّي لا أرى أحداً» كما في «نزهة الالباء» ص٤٦ ومثله في أخبار النحويين البصريين للسيرافي. وفي «إنباه الرواة» «سَخّى» بالتضعيف، وهو يريد أن نفسه كريمة لا تتعلق بالمال. وعلى هذا فلا وجه «للشحّ» الذي ورد في نص «الأمل والمأمول» كما ورد «شحا» في «وفيات الأعيان» في ترجمة الخليل بن أحمد.

١١ ـ وجاءت أبيات ثلاثة. في الصفحة الحادية والعشرين لمنصور بن باذان وهي:

ياذا الذي ذَمَّ دَهْرَهْ ... من أجل أن حَطَّ قدرَهْ
لا تأسفَنَّ لشيء ... ففي المغيرة عِبَرَهْ
لو نيلَ رزقٌ بعقلٍ ... لم يُعطهِ الله بَعْرَهْ

وقد علّق المحقق على منصور بن باذان بقوله: لم أجده وقوله هذا في المراجع.

أقـول: وكان أحسن من ذلك لو أنه وقف على البيت الثاني ثم الثالث واجتلى المراد منهما الذي لا يستوضحه القارىء، فما «المغيرة» الذي عُلّق عليه قول الشاعر في عجز البيت الثالث «لم يعطه الله بَعْرَهْ» لا بد أن يكون «المغيرة» كلمة بمعنى «جمل» مثلاً وصُحِّف الى «المغيرة».

١٢ ـ وجاء في الصفحة الثالثة والعشرين البيتان:

ثنتـانِ من «سـيرة» الـزمـان تحيَّرَت بهما عقـول ذوي التفلسف والنُّهى
مُثرٍ من الأمـوال منقـوص الحِجى ومـوفَّـر الآداب منـقـوص الغِنى

أقول: والصواب: «ثنتان من سِيَر الزمان» وبذلك يتم الوزن.

١٣ ـ وجاء في الصفحة الرابعة والعشرين من رجز أبي العتاهية:

هي المقـادير فلُمني أو فـذَرْ إن كنتُ أخـطأتُ فما «أخـطَأَ» القَدَرْ

أقول: ووزن البيت يقتضي تسهيل همزة «اخطأ» فيكون: «. . . . فما أخطَا القَدَرْ.

١٤ ـ وجاء في الصفحة السادسة والعشرين قول أحدهم:

اصفَعِ المُجْبِر الذي «بقضا» السوء قد رضى
فـاذا قـال: لِمْ فَعَلـت؟ فقلْ هكـذا قُضي

أقول: وإثبات الشعر على النحو الذي ورد في «الكتاب» وهو ما نقلته بصورته، يوهم القارىء ان الشعر بيت واحد، والصواب: أنه بيتان من الخفيف المجْزوء وهما:

اصفـع المُجْبَر الـذي بقَضَـا الـسوء قد رَضِي
فاذا قال: لِمْ فَعَـلْـ ـتَ فقـل هكـذا قُضي

وكلمة «قضاء» الممدودة كما وردت في نص «الكتاب» ينبغي أن تُقصَر لحاجة الوزن.

١٥ـ وجاء في الصفحة السابعة والعشرين من قول علي بن أبي طالب ـ رضى الله عنه ـ:

. . . . «وآفضِلْ» على من شِئتَ فأنتَ أميرهُ.

أقول: والصواب: وأفضِل على من شئت، وهمزة الفعل همزة قطع، وهي همزة أفضَلَ يُفضِل

١٦ ـ وجاء في الصفحة التاسعة والعشرين من قول عبدالله بن عباس يخاطب معاويه:

. . . . ولئن أغلقتَ عناً بابك لنكُفَنَّ أنفسنا عنك. وهذا المال «فليس» لك فيه إلا ما لرجل من المسلمين فعلى أيِّ وجهٍ أعطيتَناه؟

أقول: والصواب: . . . وهذا المال ليس لكَ فيه إلا . . . . ولا حاجة الى الفاء فهي من خطأ الناسخ.

١٧ ـ وجاء فيها أيضاً:

مرَّ أبو الاسود الدؤلي بالأحنف بن قيس، وعليه ثيابٌ رثّة، فقال: يا أبا الأسود لو استبدلتَ بمكانه؟ فقال: رُبَّ مملول لا يستطاع فراقُه.

أقـول: وقول الأحنف: «لو استبدلت بمكانه» والضمير مفرد مذكر، يشير الى ان الاسم المتقدم الذي يعود عليه الضمير مفرد مذكر أيضاً، وهكذا فالصواب: وعليه ثوبٌ رثٌ.

١٨ ـ وجاء في الصفحة الحادية والثلاثين قول محمد بن عيسى:

ويومَ منـىً أعـرضـتُ عنهـا ولم «أقـل» لحاجـة نفس عنـد ليلى نوالُها
وفي اليأس للنفس المـريضـة راحـة اذا الـنفس «زلفت» خطّةً لا تنـالُهـا

اقول: والوجه في البيتين أن يكونا:

ويوم منىً أعـرضت عنهـا ولم أقُـلْ لحاجـة نفس عنـد ليلى نوالُهـا
وفي اليأس للنفس المـريضـة راحـة اذا الـنفس زلّـتْ خطّةً لا تنـالُهـا

١٩ ـ وجاء فيها شعر لأحدهم وهو:

أرِحْني بالذي تُضمر ان المطلَ تكديـرُ
وإنّ اليأسَ كالنُّجح اذا لم يكُ تحريرُ

أقول: وإثبات الشعر على هذا النحو يوهم أنه بيت واحد، والصواب: أنه بيتان من الهزج وهما:

أرحـني بالـذي تُضـمِـرُ إنّ المـطلَ تكـديرُ
وإنّ الـيأسَ كالـنُّـجـح اذا لم يكُ تحريرُ

٢٠ ـ وجاء في الصفحة الثالثة والثلاثين البيت:

ويئستُ مّما قد لهجتَ به منهـا ولا يُسليكَ «مثـل» اليأس

أقول: وصدر البيت موزون مستقيم من «الكامل»، ولكن العجز غير مستقيم، ولا بد ان يكون الصواب:

منها ولا يُسليكَ كاليأسِ

٢١ ـ وجاء في الصفحة السادسة والثلاثين قول المؤلف:

تقول العرب: جاءنا فلان تضِبُّ «لِثَتُهُ» ويدمَى فوه. . . .

أقول: والصواب: تضبُّ لِثَتُه. . . بتخفيف الثاء لا تشديدها. ويدلّ على هذا أيضاً ما ورد في البيت الذي جاء في «الكتاب» وهو قول عنترة:

أبَيْنا أبَيْنا أن تضِبَّ لِثـاتُكم على مُرشِقـاتٍ كالـظُّبـاء عَواطيا

٢٢ ـ وجاء في الصفحة السابعة والثلاثين قول كعب بن زهير:

مَن لَي منها اذا ما «أزمّة» أزمـت

ومـن أويس اذا ما أنـفُـه «رَذَمـا»

أقول: وعلّق المحقق فترجم بايجاز لكعب بن زهير وأشار الى مصادره وهي كما وردت في الهامش:

خزانة الأدب، الشعـر والشعـراء، الجمجي (ويريد طبقـات الشعراء)، ابن هشام (ويريد السيرة)، جمهرة أشعار العرب، سمط اللآلىء، المشرق.

ولا أدري كيف تتقدم «الخزانة» الشعر والشعراء، وطبقات الشعراء. . . هذه يسيرة، فأما غير اليسيرة فذكر المحقق لمجلة «المشرق» ولا أرى لها مكاناً وإن كان

العدد الذي أشار اليه قد حوى شيئاً عن الشاعر. ثم علق المحقق على البيت فقال: البيت في «اللسان» (ردم). وكأنه لم يسمع بديوان الشاعر وهو من منشورات دار الكتب والنشرة جيدة موثقة، والرواية فيه ص٢٢٤: «مالي منها اذا ما أزمة أزَمَتْ».

و«الأزمة» مخففة وزان «أكْلة» وليس «أزمّة» بالتشديد التي هي جمع «زمام» كما في النص الذي أثبته المحقق.

٢٣ ـ وجاء في هذه الصفحة أيضاً:

الحرص يزري «لصاحبه»، وترك السعي يدعوه الى سوء الظن. . . .

أقول: والصواب: يزري بصاحبه. . .

٢٤ ـ وجاء في الصفحة التاسعة والثلاثين قول المؤلف:

«أنشدني هشام بن محمد للعتّابي». . . .

وقد علّق المحقق على «هشام بن محمد» بقوله: لم أجده في المراجع.

أقول: لا بد أن يكون هشام بن محمد أبي النضر بن السائب بن بشر الكلبي المؤرخ النسّابة والعالم بأخبار العرب وأيامها.

انظر «ارشاد الاريب» ٧/ ٢٥٠ـ٥٤

٢٥ ـ وجاء في الصفحة الحادية والاربعين قول «الباهلي»:

ما سؤتني «اذا» وضعتَ الثُّقْل عن عنقي ... بمنع رفدك «اذا» أخطأتُ في طَلَبي

اعتضتُ من ذاك عزّاً باقياً «وحِمياً» ... للعِرض منّي وإبقاءً على حَسَبي

أقول: والبيتان من «البسيط» والوجه فيهما ان يكونا:

ما سُؤتَني إنْ وضعتَ الثقل في عُنقي ... بمنع رفدكَ إذْ أخطأتُ في طَلَبي

اعتضتُ من ذاكَ عزّاً باقياً وحِمىً ... للعِرض منّي وإبقاءً على حِسَبي

وهكذا استقام الوزن بالعدول عن «اذا» الى «إن»، و«اذا» الثانية الى «إذ» في البيت الأول. والعدول عن «حِياً»، وهو غلط، الى «حِميً».

٢٦ ـ وجاء في الصفحة الثالثة والاربعين البيتان:

لئن أخطأتُ في مَدْحِـ ـكَ ما أخطأتَ في مَنْعي
«فقد» أحللتُ حاجاتي بوادٍ غير ذي زَرْعِ

أقول: والصواب:

لقد أحللتُ حاجاتي . . . . . .

وذلكَ لان وردود «لئن» في البيت الاول يؤذن ان يكون الجواب مقترناً باللام التي هي لام القسم. وهذا كقوله تعالى: «لئن شكرتُم لأزيدنَّكم».

٢٧ ـ وجاء فيها أيضاً البيت:

أمـلي فيكَ غرَّني فأقِـلْني «مَـدْحـي» فيك يا أبـا عَدنـانِ

أقول: والصواب: مِدَحي، جمع مِدْحة وهي قصيدة المديح، والكلمة، وهي مجموعة، هي المتطلَّبة وبها يستقيم الوزن.

٢٨ ـ وجاء في الصفحة الرابعة والأربعين قول المؤلف:

إنّي تكلَّفتُ من هِراقة ماء وجهي لكَ وإعمال فكري اليك، وجَوَلان قلبي في ليلي لاختيارك موضعاً لحاجتي شُقّةً وتعباً

أقول: ولا بد أن يكون الأصل «مَشَقّة» وتعباً. وذلك لان «الشُقة» بالضمّ تعني السفر البعيد، قال تعالى: «ولكن بعُدَت عليهم الشُّقة».

٢٩ ـ وجاء فيها البيت:

«يُجزيكَ» أو يُثني عليك وإنَّ مَنْ أثنىَ عليك بما فعَلْتَ فقد جَزَى

أقول: والصواب: يَجزيَك بفتح ياء المضارعة، والفعل ثلاثي (جَزَى يجزي).

٣٠ ـ وجاء في الصفحة الخامسة والأربعين البيت:

ما ماء كَفِّكَ إن جادت «أو بَخُلَتْ» من ماء وجهي وإنْ أفنيتُه عِوَضا.

أقول: وصدر البيت غير مستقيم الوزن والصواب:

ما ماءُ كفِّكَ إن جادَتْ وإنْ بَخِلَت....

و«بَخِلَ» مثل «فَرِحَ» وليس بخُل» بضم الخاء.

٣١ ـ وجاء وفيها أيضاً البيت:

لا تحمَد الناسَ وإنْ عظَّموا فإنَّما «تُكرِّمك» الحالُ

أقول: والصواب: تُكرِمُكَ من غير تشديد، مضارع «أكرَمَ».

٣٢ ـ وجاء في الصفحة السادسة والأربعين:

ورُوِيَ في بعض الأحاديث: «كاد الفقر يكون كفراً» وقد علق المحقق في حاشية له في توثيق الحديث فقال: الحديث: المحاضرات....

أقول: وكيف تكون «محاضرات» الراغب الاصفهاني مظنّة في توثيق حديث؟ ولم يُشَر الى أي من مسانيد الحديث.

٣٣ ـ وجاء في الصفحة السادسة والأربعين البيت:

«سمَّيت» الـدهـرَ حين رأيتُ دهراً يُكلِّفنـي «التنصُّـف للرجـال

أقـول: والبيت يشتمـل على كلم معـدول عن جهتـه، والصـدر غير موزون، ولا بد أن يكون الصدر:

سَئمتُ الدهرَ حين رأيتُ دهراً

ولا أرى وجهاً للتنصُّف ولعل الأصل هو «التكفُّف».

٣٤ ـ وجاء في الصفحة السابعة والأربعين البيت:

له فضـلٌ عليهم غيرَ عُرْفٍ سوى «أنَّ» مالَه مالٌ كثيرُ

أقول: والصواب: «سوى «أنْ» مالُه مالٌ كثير»، وليس «أنَّ ماله مالٌ كثير».

٣٥ ـ وجاء في الصفحة الثامنة والأربعين قول المؤلف:

. . . ثم انه أثرَى فاستفاد نيّفاً وتسعين «ببراً» للنخل بالمدينة. . .

أقول: لا وجه لكلمة «ببر» في هذا النص، والذي أراه ان يكون الأصل «جـريبـاً» والجريب من الأرض مقدار معلوم الذراع والمساحة يُغرس نخلاً، وهو معروف، وما زال الجريب معروفاً لدى أهل النخل. وليس من مكان للبر، وهو من وحوش السباع.

٣٦ ـ وجاء في الصفحة الخمسين البيت:

وهمْ لُمقـلِّ المالِ أولاد «عِلّـةٍ» وان كان محصناً في العشيرة مُخولا

أقول: والصواب: «أولاد عَلَّةٍ»:
وبنـو العَـلّات (بفتح العين) لاكسرها بنو رجل واحد وأمهات شتّى، يقابلهم «الأخياف» وهم بنو أمّ واحدة وآباء شتّى.

٣٧ ـ وجاء في الصفحتين الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين قول المؤلف:
قال بعض الحكماء: عليكم بالرحل والارتحال ونصب البدن و«احتياض» الغمرات و«استهال» الوعور. . . . .
أقول: وقد أخذوا من «الحَوْض»، وهوالاسم، الفعل فقالوا: «حوَّض»، والتحويض عمل الحوض، والاحتياض اتخاذ الحوض، والكلمة في نص المؤلف تعني جعل «الغمرات» «حياضاً». وقد قاسوا على «الاحتياض» كلمة «الاستهال» أي جعل الوعور «سهولا»، غير أن المعجم القديم قد خلا من «الاستهال».

٣٨ ـ وجاء في الصفحة السادسة والخمسين أيضاً البيت:
زَحـزِح همومكَ «بالمَهْريّة» النُّجُبِ واقذف بنفسك في الآفاق واغتربِ
أقول: والصواب: «المَهَريّة» بفتح الميم لاضمها.
وإبل مَهْريّة منسوبة الى مَهْرة بن حَيْدان، وهو أبو قبيلة، وهم حيٌّ عظيم.

٣٩ ـ وجاء في الصفحة السابعة والخمسين البيت:
«ولا تقعَـدَنَّ» بمضيعـةٍ ذلـولاً ولكـن ألقِ دَلْـواً في الـدِّلاءِ
اقول: والصواب:
ولا تقعُـــد . . . . . ولكن ألْقِ دَلْوَك في الدلاء

٤٠ ـ وجاء في الصفحة السابعة والخمسين البيت:

ألا خَلِّني أمضي لشأني ولا أكن على الدهر كَلًّا، إنّ ذا لَشديدُ

أقول: والصواب: ولم أكن. . . .

٤١ ـ وجاء في الصفحة الثانية والستين قول المؤلف:

. . . . وأمره أن يتجنَّب خَصلتين هما آفتا القضاء وسبب «تودير» الحقوق: العجلة قبل إثبات الحجة. . .

أقول: و«التودير» من الكلم النادر، وربّما لا نقع عليه إلا في الأدب القديم. و«وَدَّرَ» الرجل بمعنى ألقى به في هَلَكه. .

٤٢ ـ وجاء في الصفحة الرابعة والستين:

وفي الحديث: «ان رجلاً دخل المسجد والنبيّ ـ ﷺ ـ جالس، فقال له: يا فلان أما «جَمَعتَ»؟

قال: أما رأيتني يا رسول الله جَمَعتُ معك»؟

أقول: والقول: «جَمَعتَ» بمعنى صلَّيت الجمعة، والفعل من «الجمعة»، وهذا نظير قولنا في الكلام على اليهود: «أسبتوا» أي دخلوا في السبت ومارسوا ما هو داخل في رسومهم في السبت.

٤٣ ـ وجاء فيها أيضاً:

لم تزل تسوق حاجتي حتى خرجت من «آوانها» الى «آوانٍ»

أقول: ولا وجه لاستعمال «آوان» بالمدّ فهو «أوان» بفتح الهمزة، والجمع «آونة» نظير زمان وأزمنة.

٤٤ ـ وجاء فيها ايضاً:

. . . . ولو أسعَفْتَني في أول «طُلبتها» لكان في ذلك صون لوجهي. . .

أقول: لا بد أن يكون الأصل: في أول طلبها، ولا وجه للطُلبة بضم فسكون، والمراد هنا المصدر وليس الاسم الطِّلْبة بكسر الطاء فسكون اللام أو الطَّلِبة وزان الكلِمة ونحوها.

٤٥ ـ وجاء في الصفحة السادسة والستين البيت:

تأمَّلْ ولا تعـجلْ بأمر تريدُهُ فإنّ «للفَتَى» من أمره ما تَعَجّلا

أقول: وعجز البيت غير موزون، وقد يستقيم لو قلنا:

فإنّ الفَتَى من أمره ما تَعَجَّلا

٤٦ ـ وجاء في الصفحة الثانية والسبعين قول المؤلف:

وقد كان من حقي وتكلّفي «الشُّقّة» اليك....

أقول: والصواب: ... وتكلّفي المشقّة اليك....

٤٧ ـ وجاء فيها أيضاً:

...وان القضاء والقدر ليحولان بين العباد وبين الإرادات، وليس إليه شيء من «المشيّات».

أقول: والصواب: المشيئات.

٤٨ ـ وجاء فيها أيضاً:

....وألـزمتُ نفسي من الكلفـة، وأنـطقْتُ به لسـاني من الشبهـة والدُلْسة، والمَدْح التي ليست بخُلسة...

أقول: والصواب: والمِدَح جمع مِدْحة، وهي قصيدة المديح.

وقـد تكـرر هذا الغلط فجـاء قولـه: ...فـردُّ «مَـدْحي» السـائـرة.

والصواب: «مِدَحي» كذلك.

وبعد فهذه جملة فوائد وقفت عليها في هذا الكتيّب الممتع.

د. ابرهيم السامرائي